كراهية قرب اللبس في العربية " قراءة تحليلية في الفكر النحوي عند سيبويه وعبد القاهر الجرجاني."

A hatred of near ambiguity in Arabic "An analytical reading of the grammatical thought of Sibawayh & Abd al-Qaher al-Jurjani".

مصطفى طويل

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، (الجزائر)mustapha1964touil2014@gmail.com

تاريخ الإرسال:2022/12/02	تاريخ القبول:2023/03/27	تاريخ النشر: 2023/03/30

الملخص: البيان والتبيين من أهم المجالات التي تدور في فلكها النظريات اللغوية، ولعل موضوع أمس اللبس يمثل لبنة كبيرة في النظرية اللغوية العربية، والمتتبع لكتاب سيبويه يجده واضح المعالم ككونه ينظر إلى اللغة نظرة تداولية" أي في دائرة الاستعمال، وما ضبط القواعد إلى تابع له، وهذا ما لم نعهده في كتب النحو عند المتأخرين الذين وقفوا عند حدود القواعد الجامدة التي طالبوا بها المتعلمين حفظا واستهلاكا.

الكلمات المفتاح : اللُّبس في العربية، الفكر النحوي، سيبويه، عبد القاهر الجرجاني.

Abstract : Clarification and clarification are among the most important fields in which linguistic theories revolve around, and perhaps yesterday's topic of ambiguity represents a major building block in Arabic linguistic theory, and the follower of Sibawayh's book finds it clear-cut as it looks at the language from a pragmatic view, i. What we did not know in the grammar books of the latecomers who stood at the limits of the rigid rules that they demanded from the learners to memorize and consume.

Keywords: Confusion in Arabic, grammatical thought, Sibawayh, Abd al-Qaher al-Jurjani.

تمهيد:

بحمد الله نفتتح كلامنا، وبنعمته نستديم سلامتنا، وإليه وبتوفيقه نوجّه رغبتنا واستسلامنا، والصلاة والسلام على نبي الهدى أفصح الناس وأبينهم أما بعد:

إن البحث في الفكر اللساني عند سيبويه من مهمات البحوث في الآونة الأخيرة، وبالخصوص بعد أن كشف الدرس الحديث عن الكثير من الدراسات الهامة التي أشار إليها سيبويه، ولم يغفلها الفكر العربي الخلاق الذي اضطلع به عباقرة النحاة، وكبار الأصوليين والمفسرين، ولعل من أهم القضايا التي تعرض إليها العالم النحوي سيبويه ظاهرة "كراهيه قرب اللبس في العربية" والتي اطرد دورانها في الكتاب، وقد وردت بصيغ متعدّدة.[1]

التعريف بقرب اللبس في العربية:

ظاهرة مراعاة اللبس على المخاطَب في العربية من أهم الموضوعات التي شغلت العديد من الدارسين في مختلف العلوم والتخصصات قديما وحديثا، لأنها تمس معظم أبواب النحو، وهي متعلقة بموضوع البيان والتبيين، أو الفهم والتفهيم" الإفهام". ولكن لا يتأتى هذا التصور في النحو إلاّ إذا كان من منظور الرؤية الأصيلة كما هي عند سيبويه،، لأن النحو عنده هو ليس مجرد رؤية ضيقة في بنية النحو من الوجهة التركيبية " بنوية" وإنما تجاوزت نظريته ذلك المنحى الضيّق، وطالت المخاطَب، والمتكلم، وبصفة خاصة النظر إلى كيفية حصول التفاهم بينهما، وذلك بالاعتماد على ما يدلّ عليه الكلام بلفظه،وأيضا بالرجوع إلى ما هو خارج عن اللفظ المنطوق به، وهي الأدلّة التي تقترن بها عملية التلفّظ بالكلام باعتباره خطابا تواصليا.

التعريف بأمن اللبس:

مراعاة أمن اللبس هو كل ما يقوم به المتكلم وهو يستخدم كل ما أتيح له من إمكانات ووسائل من شأنها أن تزيل اللبس والانغلاق والتشويش الذي يَشْكل على المخاطب، وقد أعانته على ذلك سعة اللغة العربية المعبّرة بألفاظها وعلاماتها ودلالاتها، وقد أسس سيبويه قواعد النحو في النظرية

العربية في ظل أحوال المخاطب لأن الهدف **المنشود من اللغة هو تحقيق الإفهام، والابتعاد عن اللبس.**

لقد قدّم سيبويه للذين جاءوا من بعده رؤية سديدة أكدت أن في كلّ لغة مستعملة لا يمكن أن يفهم المتكلمُ غيره مقاصده بتفحص البنى التركيبية وحدها، ما لم يرجع إلى أدلّة أخرى غير لفظية، ومن هذه الأدلة يذكر النحاة، دلالة الحال، واستدلال المخاطب بما يسمعه في بعده المعرفي.

ونحن في هذه المقالة نحاول التركيز على البعد البنوي، وذلك من منطلق أن اللغة في أصلها تواضع من أوضاع المجتمع، وعلى هذا الأساس، فاللغة في بادئ الأمر لا بد وأن ينظر إليها من هذه الزاوية، أي ضرورة دراستها علميا كبنية أو نظام من الأدلة تدلّ على معان، ولكن مع عدم إغفال أن استعمال اللغة هو غير اللغة ذاتها.

قضايا من العربية تجلي أمن اللبس:

1- التمييز بين مجال اللغة ومجال الكلام:

ولعلّ خير من أسس نظرية تراعي المخاطّب هو عبد القاهر الجرجاني الذي أكد على ضرورة ربط المفردات في النص بالمخاطّب، هذا المخاطب الذي يتفاعل مع الخطاب ذهنيا ومعرفيا، فيقول:" ... لأن المزايا التي تحتاج أنْ تعلمهم مكانها، وتصوّر لكم شأنها، أمور خفية، ومعان روحانية، أنت لا تستطيع أن تُنبّه السامع

لها، وتحدث له علما بها، حتى يكون مهيّأ لإدراكها..."[2]

هذه المسألة هامة أكّد عليها الدرس اللساني الحديث، أي ضرورة الفصل بين ما قانون في اللغة ثابت وما هو تابع للغة ويخص متكلم اللغة في كل الظروف والملابسات التخاطبية.

– قضية الإضمار والحذف:

وبهذه الرؤية استطاع عبد القاهر الجرجاني أن يستثمر ما أكد عليه سيبويه، وهو التفرقة بين الكلام واللغة من خلال حديثه عن المتكلم، فقال: "أن مهارة المتكلّم إنما تتمثّل في قدرته على التخيّر بين ممكنات مختلفة تطرحها اللغة في معاني النحو."[3]

وسيبويه يؤكد على أهمية الدور الذي تقوم به مختلف الدلالات التي تقترن بالكلام في تحديد الغرض منه، وقد مثل سيبويه لذلك بقوله: " كما قالوا: حينئذ الآن، إنّما يريد " حينئذ واسمع إلي الآن، وإنّما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا، لأن المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل."[4]

ويلحق بالإضمار باب الحذف، هذا الذي قد يؤدي إلى الإلباس، والنحاة يمنعونه إذا تجرد الكلام من كل دليل، يقول سيبويه في بنية الحذف" لا يجوز " زيد"، وأنت تريد أن تقول:"ليضرب زيد"، "ليضرب زيد"...فلا يكون أن تضمر الغائب فكرهوا الالتباس"[5]

الدلالة الاستعمالية والدلالة العقلية في خضم دورة التخاطب:

على هذا الاعتبار يجب أن ينظر إلى دورة التخاطب كشبكة من الدلائل المندمجة والمتشابكة، باقترانها عند العرب، ويقول بهذا الشأن عبد الرحمان الحاج صالح:" لا بدّ أن ننبّه إلى شيء ذي أهمية كبيرة جدا، وبه تتميز النظرة العربية الخاصة إلى ظواهر التخاطب اللغوية عامة عن غيرها، وهو جعلهم كل ما يجري في الكلام من أفعال ومن دلائل لفظية، وهي وضع اللغة– وقرائن شتى مندمجا بعضه في بعض، وذلك لأن دور الوضع اللغوي لا يتم إلاّ باندماجه في شبكة من هذه الدلائل الداخلة فيه، والخارجة منه، وهذا معنى الاقتران، فلا يجري أي تخاطب إلاّ بألفاظ ، وقرائن تقترن بها."[6]

وهذه القرائن وكيفية اشتغالها لا تدرك إلا بدليل العقل وهو جزء هام من " علم المخاطب"، لأن المتكلم يقوم باستدلال عقلي يؤدي إلى المعنى المراد من مجموع هذه الدلائل.

مع العلم بأن الدلالة الاستعمالية تقع في المرتبة الثانية بعد الدلالة الأصلية الابتدائية، التي تتمثل في اللفظ المجرد المقدّر في الذهن، قبل أن يصاغ في نسق دلالي في واقع التخاطب، وحينئذ لا يملك هذا اللفظ من الدلالات إلا الدلالة اللفظية الإفرادية، وهذه الدلالة القياسية لا اعتبار لها في مجال الإستعمال التخاطبي، اللهم إلاّ ما يتبادر إلى الذهن كتمثّلات أولية في المستودع المعجمي الذهني البشري، وهو ما يسميه الشاطبي بالدلالة القياسية، وهذه الدلالة عند ابن قيم الجوزية ليست دلالة وضعية، بل هي دلالة عرفية خاصة، خاضعة لاطراد الاستعمال، أي أنها دلالات متضمنة في الخطابات، وهي تدل على ظاهرها الحاصل بمعرفة اطراد الاستعمال، "لأن معرفة مراد

المتكلم تعرف باطراد استعمال ذلك اللفظ، في ذلك المعنى في مجاري كلامه ومخاطباته، فإذا ألف منه إطلاق ذلك اللفظ، أو أطراده في استعماله في المعنى ألف منه أنه متى أطلقه أدرك ذلك المعنى، وألف منه تجريده في موارد استعماله، في اقتران ما يدل على خلاف موضوعه، أفاد ذلك علما يقينا لا ريب فيه لمراده"[7].

والدلالة العقلية هي تلك الدلالة التي لا تدرك إلاّ بالعقل، وهي مزية عظيمة لا فيما يجري فيه من دلالة اللفظ على المعاني، بل في الدلالة التي تتجاوزها، وهي إفادة المعاني لمعان أُخَر ، وهي التي تخص كل لوازم المعنى في الكلام بالنسبة لما يدل عليه اللفظ من وجوه التأويل المقبول منطقا وعرفا وشرعا ومقاصديا."

وعلى هذا الأساس فكل الدلالات أيا كان نوعها تشترك في بيان المراد في الكلام، وتدفع اللبس عن المخاطب.، فالمجموعة منها من دلالة الحال، وتقدم الذكر، وعلم المخاطَب، تشكل كلها أمارات ينصبها المتكلم بالاشتراك مع ما يمتلكه المخاطب، تصون المعنى، وتوجّه القصد، وقد ضرب لنا سيبويه لعلم المخاطب مثالا من القرآن، فقال: " مما يقوّي ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عزّ وجلّ﴿والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾ سورة الأحزاب: 35. فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه، ومثل ذلك " ونخلع ونترك من يفجرك"[8].

ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب ما جاء في كلام العرب، وأشعارهم — من الاستغناء- قول قيس بن الخطيم:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف.

وقال ضابئ البُرجُمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنّي وقيّارا بها لغريب.

وقول ابن أحمر:

رماني بأمر كنت منه ووالدي بريئا ومن أجل الطوِيّ رماني.

ويعلّق سيبويه على هذه الشواهد فيقول:"فوضع"في" موضع الخبر لفظ الواحد، لأنّه قد علم أن المخاطَب سيستدلّ [به على أن الآخرين في هذه الصفه] والأوّل أجود،" أي حذف المفعول، من نحو ضربت وضربني زيد، ونخلع ونترك من يفجرك، وأما حذف الخبر من الأوّل اكتفاء بخبر الثاني في الأمثلة الأخرى"[9] وتتمة كلام سيبويه هي" والأول أجود ، لأنّه لم يضع واحدا في موضع جمع، ولا جمعا في موضع واحد" [10]

ويضاف إلى ما سبق إلى النظرة العربية، وهي إثباتهم لظاهرة خاصة بالتخاطب الاندماج الدلالي ، وهو من تأثير الدلائل المحيطة بالكلام الملفوظ والمقترنة به، وهي أساسية، وليست متمّما لها فقط، ويؤدي هذا التأثير إلى تغيير سلوك المتكلم في كلامه باستغنائه عن بعض اللفظ، ومن ثَمّ تركه، وحذفه لما لا يحتاج إليه[11].

كراهية قرب اللبس تدخل في إطار نظرية البيان والتبيين، هذه النظرية التي اشتغل على دراستها العلماء في كل العلوم التخصصات، من نحاة كما رأينا مع سيبويه، وتلامذته من نحاة وبلاغيين، ومن أصوليين ومفسرين بل وأيضا من علماء النقد. **دواعي كراهية قرب اللبس في تراثنا**

إن دواعي كراهية قرب اللبس في العربية كثيرة، ويمكن اختزالها في ثلاثة رؤوس هي:

– منها ما يعود للمتكلم، لأنه هو المعني الأول ببث أغراضه ومقاصده للمخاطبين، ولأجل هذا الداعي ركزت البلاغة على هذا الطرف المهم في دورة التخاطب البياني، فجعلت منه العنصر الذي يراعي في خطابه أحوال المخاطبين، من علم بالمخاطبين أو جهلهم به، أو من حيث سنهم، و كذا من حيث درجة عقولهم وقدراتهم في فهم الخطاب، و كذلك من حيث انغماسهم في الحوار، أو شرودهم عنه، ومراعاة المتكلمين للمخاطبين جعلت النحاة العرب يؤسسون قواعدهم وهم يضعون نصب أعينهم المخاطبين، وقد تناولت هذا الموضوع الباحثة بان الخفاجي في أطروحة الدكتوراه الموسومة ب"مراعاة المخاطب في النحو العربي".[12]

ومنها ما يعود للمخاطَب، بحيث يتحتم عليه أن يفهم مخاطبه، وأن يكون في مستوى ما يقدمه له من كلام ، وما يحف ذلك الكلام من ملابسات، وإلا كان بعيدا عنه، لأن المعاني تفهم من ألفاظ الكلام، ومما يحيط بالكلام عموما.

ومنها ما يعود إلى النص مكتوبا كان أو خطابا مسموعا.

أو لنقل أن ظاهرة كراهية أمن اللبس تستوجبها ثلاثة دواع، أولها لغوي، وثانيها مقالي، وثالثها مقامي.

أما **الداعي اللغوي** فرأى فيه العلماء بأن المجاز في كلام العرب كثير يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه، وبالمسبب عن السبب، فربما ينسبون الفعل إلى الشيء مجازا، وأنت تريد المبالغة، وقد تنسب الشيء للازم، وهذا طريق شجاعة العربية واسع، وتشعباته كثيرة، فإن كانت على العربي واضحة بينة، فهي على غيره قد تكون ملبسة، فيحتاط لمثل هذه الأساليب بمختلف أنواع المحتاطات، وغيره من طرائق البيان والتبيين اللفظية ليعلم أن هذا حقيقة ليس مجازا بالتكرار اللفظي، أو بألفاظ مخصوصة، تبيانا للمقصود، وتمكينا له في ذهن المستمع، حسب المراد، وهذا ابن يعيش يوضح المسألة في باب التوكيد –أمّ أبواب إزالة الإلباس– فيقول" إن الغرض من التوكيد الإيضاح، والبيان،، وإزالة اللبس." [13]

والمسألة وضحها أيضا الرضي الاستراباذي وضوحا، وبدقة المتفحص لمقاصد الكلام فقال"...ثم إن التأكيد يقرر ذلك الأمر، أي: يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره، فربّ لفظ دال وضعا على معنى، حقيقة فيه، ظنّ المتكلم بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله، إما لغفلته، أو لظنه بالمتكلّم الغلط، أو لظنّه به التجوّز."[14] والتجوّز هنا يقصد به الاتساع.

وفصل الرضي هذه المسألة في الغرض الثالث من أغراض التوكيد وله صلة بالداعي المقامي الذي سنتكلم فيه فيما بعد فقال:" أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا، وبين أنواعه الثلاثة: وهي التي بسطتها من قبل: مجملها، أن يظن به تجوزا في ذكر المنسوب، وأن يظن به تجوزا في ذكر المنسوب إليه المعيّن، أو أن يظن السامع به تجوزا لا في أصل النسبة."[15]

وأما **الداعي المقالي**، فيعود إلى أهمية المعنى المؤكد لدى المتكلم واهتمامه به، بحيث يريد أن لا يفوّت على المستمع قيمة الرسالة الكلامية، وأهميتها فهو إلحاح على المعنى المقصود، ومن هذا الجانب يمكن توسيع دائرة فك اللبس عن المعاني فتسع إلى جانب الألفاظ، والتراكيب"الجمل" الأساليب، بل يمكن النظر إلى موضوع كراهية دفع اللبس في ضوء النص ككلّ، وهذا في دائرة معطيات علم الأسلوب، واللسانيات النصية التي تتكفل بالخطاب ككل.

وأما **الداعي المقامي** فيعود إلى ظنّك بالمخاطب الغفلة، أو السهو، في فهم الكلام، أو أن يكون شاكا أو منكرا للحديث، وما شابه ذلك وقد اهتم بهذا الجانب البلاغيون مقارنة لهم بالنحويين المتأخرين الذين تكفلوا بالتقعيد والحواشي، وأما القدماء كسيبويه وشيخه الخليل والألمعيون من النحاة المتأخرين كالرضي الاستراباذي، والسهيلي فقد بسطوه في كتبهم، فهذا الرضي دائما يقول وهو يراعي المقام" فالغرض الذي وضع له التوكيد أحد ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه.

وثانيها: أن يدفع ظنّه بالمتكلم الغلط، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين، فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه.

وثالثها هو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه، تكريرا لفظيا....

أو هي كما حصرها عبد الرحمان الحاج صالح، في حديثه عن أسباب حصول زيادة التوكيد،- تمكين المتكلم من تجنب ما تحدثه غفلة السامع.- ودفع التوهم واللبس عن المستمع حول غرض الحديث بتكرار المعنى في عبارات مختلفة.-وتمكّن المتكلم من تفادي اعتقاد السامع عندما يستعمل ألفاظ كلامه كمعان أخرى على سبيل التجوز.[16]

أهم الضوابط التي ترسم خريطة كراهية قرب اللبس:

الضابط الأول يتمثّل في **عدم نقض المعنى** الذي ورد ذكره في الهامش الثامن، كأن الأصل في بناء الخطاب هو تبليغ المعاني والأغراض التي يقصد إليها المتكلم، وكل تأويل أو تفسير لابد أن

يراعي ذلك، وقد مثّل سيبويه لذلك بشواهد كثيرة منها ما كان الفعل فيها معمَلا في المعنى، وغير معمَل في اللفظ كما في قول الفرزدق:

ولكنّ نصفا لو سببت وسبّني بنو عبد شمس من مناف وهاشم.

فهاشم في البيت معطوف على عبد شمس، لا على مناف، وهو شاهد قويّ أيضا على إعمال العامل الثاني أيضا.

وأما النوع الآخر الذي يعمل في اللفظ والمعنى، فيمثّله قول رجل من باهلة:

ولقد أرى تغْنى به سيفانة تُصبي الحليم ومثلها أصباه.[17]

الضابط الثاني هو عدم اعتماد الطرف البعيدة، وإن كان كل طربق قد تكلّم به، فهذا سيبويه يقول في باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدّم أو أخّر ، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم"....وقد قرأ بعضهم:" وأمّا ثمودَ فهديناهم." ومنه إنشادهم بيت بشر بن أبي خازم:

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مرّ فألفاهم القوم رَوبى نيّاما.

فقال بعد ذلك:" فالنصب عربي كثير، والرفع أجود.

وهنا فصّل القول في تخريجه البيتين على المتناولَين البعيد والقريب، فقال:" فالنصب عربي كثير، والرفع أجود، لأنّه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربت زيدا وزيدا ضربت، ولا يعمل الفعل في مضمر ، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد، وكل هذا من كلامهم، ومثل هذا زيدا: زيدا أعطيت، وأعطيت زيدا، وزيد أعطيته، لأن أعطيت بمنزلة ضربت."[18]

وهناك ضوابط أخرى تحكم النظرية النحوية عند سيبويه تدخل في دائرة كراهية قرب اللبس، التي ينصاع لها المتكلم، بل هي من طبيعة مستعمل اللغة الذي يجنح دوما إلى ركوب البيان ليتحقق التواصل بينه وبين غيره من بني لغته، وهو ما سماه علماء اللسان المحدثون بالاقتصاد اللغوي، ومنه أيضا شجاعة العربية وهو في نظري يندرج تحت نظرية البيان والتبيين، ويتطلب هذا فطنة كبيرة من لدن المتكلم لكي يرقى مرقاة المتكلم أو مبدع الكلام بصورة عامة.

خاتمة:

ما يمكن الخلوص إليه أن العربية عند النحاة الأوائل كانت تخضع في بناء قواعدها لظاهرة كره قرب اللبس عبر فهم ثنائية "المتكلم والمخاطب" عنصري التخاطب، فإذا ما جهلنا هذه الظاهرة الدائرة في نظرية البيان والتبيين يكون فهمنا للغة وقوانينها قاصرا، وتحليلنا لبنى العربية غير متّزن. فلا نعرف المضمرات ولا نحصي المحذوفات، ولا نقف على مواضع العمد والفضلات ولا يمكننا أن نرصد الدلالات المركزية و تغيب عنا الدلالات الهامشية، وتلتبس علينا المقاصد والأغراض.

مكتبة البحث:

-الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، عبد الرحمان الحاج صالح، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية الجزائر.

-دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود شكري، مكتبة الخزنجية، القاهرة.

-شرح المفصل للزمخشري:لابن يعيش، تقديم بديع إميل يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 2001 42/3

-شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، تح: أحمد السيد أحمد.

قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا النقدي دراسة مقارنة لمحمود عباس عبد الواحد ، دار الفكر. ط: 1 1996.

الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى.

-مراعاة المخاطب في النحو العربي، بان الخفاجي، دار الكتب العلمية لبنان ،ط:01 ،2008 .

-منهج دراسة المجاز في القرآن الكريم بين فكر البلاغيين والأصوليين،طويل مصطفى، مجلة الحكمة، العدد التاسع، السداسي الأول 2017.

[1] – انظر الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ج:1 ، ص: 48، فقال" فكرهوا أن يقربوا باب لبس" وقد بنيت عنوان المداخلة على هذا النص. كما ورد في الصفحة 67 من الجزء الأول قوله: " فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلّة التباسه على المخاطَب." والبيت الذي يوضحه هو للشاعر أبي دواد:

أكلّ امرئ تحسبين امرأ ونار توَقّد بالليل نارا.

[2] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ص: 315.

[3] – انظر قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا النقدي دراسة مقارنة لمحمود عباس عبد الواحد ، دار الفكر. ط: 1 1996، ص: 167.

اللسانيات العربية واللسانيات العامة، مقاربة منهجية وابستيمولوجية نحو علم العربية، لعبد الرحمان الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دار الرغاية، 2011.،ج2

[4] – الكتاب، 114/1.، وهو هنا يلحق بباب الإلباس الاستخفاف،في موضوع الحذف، فيقول: " وقد تقول إذا كان غدا فاتني، كأنه ذكر أمرا إمّا خصومة، وإمّا صلحا، فهذا جائز في كل فعل، لأنك أضمرت بعد ما ذكرت مظهرا، والأول محذوف منه لفظ المظهر، وأضمروا استخفافا"، وذلك لأن الحذف يؤدي إلى الإلباس.

[5] – الكتاب، 128/1.

[6] – الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، عبد الرحمان الحاج صالح، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية الجزائر، ص:59.

[7] – انظر مقال منهج دراسة المجاز في القرآن الكريم بين فكر البلاغيين والأصوليين، طويل مصطفى، مجلة الحكمة، بوزريعة العدد التاسع، 2017،ص:61.

[8] – وقد بسط هذا في باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك. انظر الكتاب1/73، 74.وتتمة شرح سيبويه في الفقرة التي تلي هذا النص قوله وهو ينظر في بيت الفرزدق:

إنّي ضمنت لمن أتاني ما جنى وأبي فكان وكنت غير غدور

فقال" ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالأخر لعلم المخاطب أنّ الأول قد دخل في ذلك، ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومك، وإنّما كلامهم: ضربت وضربني قومك. وإذا قلت ضربني، لم يكن سبيلا للأول، لأنك لا تقول ضربني وأنت تجعل المضمر جميعا، ولو أعملت الأول لقلت مررت ومرّ بي بزيد، وإنّما قبح هذا أنّهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى." انظر الكتاب: 1/76.

[9] – انظر الهامش الأول من الكتاب 1/ 76 للعبد السلام محمد هارون.

[10] – انظر الكتاب، 1/76.

[11] – ولعل نظرة النحاة الأوائل تتوافق ونظرة المحدثين الذين لا يعزلون النص وملابساته، على خلاف ذلك نظرة النحاة المتأخرين الذين اقتصروا على الجانب النحوي والإعرابي خاصة والجانب التعليمي للعربية، وحقا قد عوّض هؤلاء النحاة ما ضيعوه من التراث الأصيل بكثرة التحديدات المعقدة والجدل العقيم حولها.

[12] – مراعاة المخاطب في النحو العربي، بان الخفاجي، دار الكتب العلمية لبنان ،ط:01 ،2008.، فتناولت مراعاة أحوال المخاطب المختلفة من علم المخاطب وجهله، وكذا توقعه، وترقبه، وكذا تناولت مختلف مظاهر اللبس كالتشويش، والتوهم وكذا الإبهام، وتناولت ظن المخاطَب، وهذا في إطار صياغة الأحكام النحوية، في إطار أحكام الجملة كنواة، وفي أحكام التوابع وغير ذلك. انظر فهرس الكتاب.

[13] – شرح المفصل للزمخشري:لابن يعيش، تقديم بديع إميل يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 2001 42/3

[14] – شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، تح: أحمد السيد أحمد،

انظر اللسانيات العربية واللسانيات العامة، مقاربة منهجية وابستيمولوجية نحو علم العربية، لعبد الرحمان الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دار الرغاية، 2011.،ج2،ص:69. وانظر اللمع في العربية لابن جني، تح:سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر 1988 ص:66.

[15] – نفسه، 2/374 و 375.

[16] – واللسانيات العامة، ، لعبد الرحمان الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دار الرغاية، 2011.،ج2،ص:69. وانظر اللمع في العربية لابن جني، تح:سميح أبو مغلي، دار مجدولاوي للنشر 1988 ص:66.

[17] – الكتاب، 76/1، 77.

[18] – نفسه، 83/1.